**المحاضرة الأولى مادة الحكومات المحلية المرحلة الثانية**

**العام الدراسي 2021-2022**

**المركزية واللامركزية**

**أولا: المركزية**

**تقسم الدول الموحدة الى دول تكون إدارة الحكم فيها مركزية وأخرى تكون إدارة الحكم فيها لا مركزية، والدول ذات الحكم المركزي هي عبارة عن (الدول التي يقضي نظام الحكم فيها بأن ينظم دستور الدولة جميع السلطات ويحصرها في الحكومة الوطنية المركزية)، وبذلك تكون هنا سلطة مركزية وواحدة، ويعتبر تعبير المركزية واللامركزية وصفا لمدى تركيز السلطة او مدى تركز عملية اتخاذ القرار بيد الحاكم او المسؤول او تفويض جزء منه للمسؤولين في المستويات الدنيا.**

**وتعني المركزية (تركيز السلطة في المركز) وتتضمن تجميع الصلاحيات والسلطات في ايدي الموظفين العاملين في العاصمة، وينطلق مبدأ المركزية من المقولة التي تدعي بأن كفاءة وفعالية المؤسسات تتزايد من خلال اتخاذ القرارات من طرف واحد او رئيس واحد وهو في هذه الحالة يكون صانع القرار النهائي لكل موضوع يعرض عليه ويمكنه تفويض اتخاذ القرارات الى مرؤوسيه او الغاؤها بصرف النظر عن مشروعيتها.**

**ووحدة السلطة تعني وحدة التشريع أي وجود سلطة تشريعية مركزية واحدة والأخيرة تستلزم وحدة التنفيذ تعني وحدة الوسائل البشرية لتنفيذ إرادة القابضين على السلطة المركزية (التي يعبر عنها في الغالب بشكل قوانين وتشريعات وضعية)، ووحدة الوسائل البشرية تعني وحدة الوكلاء أي وجود جهاز واحد من الوكلاء الذين تم تعيينهم من قبل القابضين على السلطة المركزية والوكلاء هم الأشخاص الذين يمارسون السلطة المركزية بوساطة القوانين والقرارات والأنظمة الصادرة عنها.**

**وعلى ذلك يعني النظام المركزي حصر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية في المؤسسات المركزية ومن ثم توحيد أساليب ممارستها في سائر ارجاء إقليم الدولة الواحد والموحد، وغالبا ما تخضع المؤسسات المذكورة لحزب واحد وربما لشخص واحد بمفرده هو رئيس الحزب او رئيس الدولة ولا توجد أطراف أخرى تشارك تلك المؤسسات او القائمين على ادارتها في مباشرة اختصاصاتها المذكورة سواء كانت تلك الأطراف محلية او إقليمية.**

**\* أنواع المركزية**

**المركزية قد تكون سياسية او اقتصادية او إدارية، والمركزية السياسية في صورتها الكاملة تقوم على تجميع السلطة السياسية في الدولة في هيئة رئيسية واحدة، اما المركزية الاقتصادية فهي التي تقوم على اشراف الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفقا لخطط مرسومة ووفقا لنظام تخطيط مركزي، اما المركزية الإدارية فهي بمثابة نظام اداري او أسلوب من أساليب تنظيم الإدارة العامة في اطار توحيد او جمع وتركيز مختلف مظاهر الوظيفة الإدارية في الدولة في يد هيئة واحدة تباشرها بنفسها او بواسطة موظفين يعملون باسمها ويخضعون في نهاية الامر لرئاسة عليا واحدة.**

**ثانيا: اللامركزية**

**تعرف اللامركزية بانها (درجة عدم تركيز السلطة أي تشتت السلطة وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات المختلفة في الدولة او على مستوى المنظمة)، واللامركزية كمفهوم شامل تعني (نقل السلطة تشريعية كانت ام تنفيذية ام اقتصادية من المستويات الحكومية العامة الى المستويات الدنيا).**

**ويرتبط مصطلح اللامركزية ارتباطا شديدا ومباشرا بالمركزية وكلا المفهومين يوضح درجة التفويض، اذ تدل اللامركزية على اقصى تفويض للأنشطة الوظيفية ومن صلاحية اتخاذ القرار للمرؤوسين في حين تدل المركزية على عدم وجود التفويض.**

**واللامركزية ما هي الا بمثابة أسلوب من التنظيم يقوم على توزيع الاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة عنها قانونيا وهي بهذا المعنى قد تكون لا مركزية سياسية او لامركزية مالية او لامركزية اقتصادية او لامركزية إدارية.**

**\* أنواع اللامركزية**

**1- اللامركزية السياسية: وهي وضع دستوري يقوم على توزيع الوظائف الحكومية المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بين الحكومة الاتحادية في العاصمة وحكومة الولايات او الجمهوريات او الكانتونات او غيرها من الوحدات السياسية حيث تباشر الوحدات المذكورة سيادتها الداخلية فتقيم برلمانا وتنشئ حكومة وتسن تشريعات وتقضي بموجبها وتهدف اللامركزية السياسية الى إعطاء المواطنين او ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا سلطة أكبر في عملية صنع القرار سواء خلال مرحلة التخطيط او التنفيذ.**

**2- اللامركزية المالية: وتتعلق بقدرة السلطات المحلية او الأجهزة التي تقدم الخدمات العامة على تحصيل الإيرادات العامة الناشئة عن هذه الخدمات او على تحصيل المخصصات العائدة لها من الحكومة المركزية، بمعنى اخر يقصد باللامركزية المالية ان تكون للجماعات المحلية موارد مالية خاصة بها وهي التي تتحكم في مصدرها وكيفية جمعها، كما تتمتع بحرية تامة في استعمال هذه الموارد وتخصيصها حسب ما تراه مناسبا لتحقيق المصالح المحلية، ولا بد من الحذر في التعامل مع هذا المصطلح لما يتبعه من تخوف من السيطرة على الاقتصاد الكلي وسياسات التوازن وتوجيه الاستثمار في الانفاق العام والفساد المحتمل من الحكومات المحلية والكفاءة الإدارية.**

**3- اللامركزية الاقتصادية: وتعني التحول الى القطاع الخاص ويمكن ان يتراوح نطاقه من ترك الامداد بالخدمات والسلع بالكامل الى التشغيل الحر للسوق، او الشراكة العامة/الخاصة (والتي يتعاون فيها كل من الحكومة والقطاع الخاص على الامداد بالخدمات والبنية الأساسية).**

**4- اللامركزية الإدارية: وهي أسلوب اداري يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين الجهاز الإداري المركزي وهيئات أخرى مستقلة على أساس إقليمي وهي بذلك تختلف عن اللامركزية السياسية من كونها تقتصر على الوظيفة الإدارية وفي إمكانية قيامها في الدولة المركبة والدولة البسيطة.**

**واهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية لا يتعلق بنوع السلطة المفوضة وانما تتعلق بكمية السلطة المفوضة فعلى مقدار السلطة تتحدد اللامركزية:**

**أ- عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون من المستويات الدنيا ومدى تكرارها فكلما زاد عدد هذه القرارات ازدادت درجة اللامركزية.**

**ب- أهمية القرارات فكلما كانت القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا على جانب كبير من الأهمية أمكن القول ان النظام يتجه نحو اللامركزية.**

**ج- تعدد المهام فكلما تعددت المهام او العمليات التي تتأثر بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الإدارية الدنيا كان النظام أقرب الى اللامركزية.**

**د- مدى الرقابة التي تفرضها المستويات العليا على القرارات التي تتخذها المستويات الدنيا فكلما قلت هذه الرقابة كان النظام أقرب الى اللامركزية.**

**والواقع ان كل ما يزيد من أهمية المرؤوسين في التنظيم يعد شكلا من اشكال اللامركزية وبالعكس فان كل ما يقلل من اهميتهم يعتبر ميلا نحو المركزية، واللامركزية تمنح مرونة اكثر في صنع القرارات ومواجهة المواقف المتغيرة، ويمكن القول انه لا توجد هناك مركزية مطلقة او لامركزية مطلقة بل ان الواقع هو مزيج بينهما بنسب متفاوتة والسبب هو ارتباطها بتخويل الصلاحيات وهو امر نسبي فالسلطة المركزية لا تستطيع تخويل جميع صلاحياتها والا كانت النتيجة توقفها عن ممارسة اعمالها، وعدم تخويل الصلاحيات وتركيزها في الإدارة العامة لا يؤدي فقط الى الغاء دور الإدارة الدنيا او الإدارة المحلية بل الى الغاء الهيكل التنظيمي للدولة بالكامل.**